مستقبل النظام الاقتصادى العالمى
فى ضوء التطورات المعاصرة

عرض: فتحى محمد ابراهيم*

عقدت كلية التجارة وإدارة الأعمال قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية جامعة حلوان المؤتمر العلمى الثانى . وقد تضمن المؤتمر ثلاث جلسات رئيسية بالإضافة إلى الجلسة الافتتاحية.

وفيما يلى عرضا مختصرا للأبحاث التى عرضت فى المؤتمر وبلغت اثنى عشر بحثا جاءت كالآتى:

البحث الأول: د. عادل محمد مهدى قدم دراسة تحت عنوان "الديمقراطية والنمو الاقتصادى فى ظل العولمة" أشار فيها إلى أن الهدف الأساسى للبحث يتركز على اختيار الفرضية الأساسية التى تشير إلى أن هناك علاقة موجبة وقوية بين الإصلاحات المؤسسية فيما يعرف بتفعيل الديمقراطية، وتحسين جودة الأداء الحكومى فيما يعرف بالحوكمة والنمو الاقتصادى. ويضيف أن الأدلة التطبيقية عن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى لا توفر حتى الآن دعما كافيا وواضحا لفكرة أن زيادة مستوى الديمقراطية تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى، فهل تعتبر الديمقراطية شرطا لتحقيق النمو الاقتصادى، أم أن النمو الاقتصادى فى حد ذاته يعتبر مطلبا أساسيا لتفعيل الديموقراطية؟

وفى هذا الإطار قام الباحث بتعريف المتغيرات الأساسية التى جرى تحليلها فى هذا البحث مع دراسة الإطار الذى يربط بين هذه المتغيرات والنمو الاقتصادى، ومن هذه المتغيرات الحرية الاقتصادية

*د. فتحى محمد ابراهيم- مستشار اقتصادى.

وهو ما يمكن التعبير عنها بمؤشر يمكن تسميته بالعولمة ومتغير الحوكمة أو جودة وكفاءة الآداء الحكومى.

وقد أشار الباحث إلى طبيعة التطورات المعاصرة بشأن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى الذى أخذ فى الانحسار منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضى كنتيجة للضغوط الدولية فى اتجاه تفعيل آليات السوق.

وفيما يتعلق بالعولمة والنمو الاقتصادى أشار الباحث إلى أن مصطلح العولمة قد أخذ فى الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادى العالمى، وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وأضاف يمكن القول إن مصطلح العولمة يشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادى على مستوى العالم وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير التجارة فى السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس أموال بين الدول. كذلك سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية عبر الحدود الدولية.

وتساءل الباحث هل تحقق العولمة باعتبارها مدخلا أساسيا لتحقيق الحرية الاقتصادية تحسنا فى مستويات المعيشة لشعوب الكرة الأرضية ،أم أن هناك تأثيرا سلبيا لذلك؟

وبالنسبة للديمقراطية والحوكمة أشار الباحث إلى أن الديموقراطية تسهم فى تحقيق التنمية البشرية ، حيث تتيح الفرصة لدى الأفراد للمناقشة العامة والتعبير عن آرائهم، وكذلك تساعد الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد.

وأضاف أن الحوكمة يصعب الوصول إليها بدون الديموقراطية، حيث تتطلب الحوكمة تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية والمصداقية والمساءلة.

ثم تطرق الباحث إلى قياس العلاقة بين العولمة والديمقراطية والحوكمة والنمو الاقتصادى وقد تم الاعتماد على نموذج النمو الذاتى لتحليل أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادى فى دول العينة. وفيما يتعلق بمصدر البيانات والمؤشرات ذات العلاقة بالتحليل فيمكن ذكر البعض منها مثل مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الديموقراطية، ومؤشر الحوكمة.

وقد تم عرض النموذج المستخدم فى القياس لتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادى والمتغيرات السابق تحليلها، العولمة والديموقراطية، والحوكمة باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية.

- تقدير المعادلة رقم (١) (التأثير المباشر على النمو). أوضحت النتائج ما يلى:

- تؤثر العولمة على الناتج تأثيرا سلبيا.

- الديموقراطية تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادى.

- ترتبط الديموقراطية إلى حد كبير بالحوكمة.

- بلغ معامل التحديد ٢٥٪ أى أن المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى ربع التغيرات فى معدل النمو الاقتصادى.

تقدير نموذج النمو الداخلى (الأثر على البواقى) أوضحت النتائج ما يلى:

- جاءت التقديرات المتعلقة بالعولمة لتتفق مع التقديرات السابقة.

- لوحظ أن زيادة مستوى الديموقراطية بدرجة واحدة يؤدى إلى زيادة البواقى بما نسبته ١٪ فى الأجل القصير.

- تشير التقديرات المتعلقة بالحوكمة بإشارة موجبة.

- تفسر هذه العوامل مجتمعة نحو ٢٨٪ من التغير فى بواقى دالة الإنتاج.

وفى نهاية البحث ذكر الباحث أن الخيار المطروح للتطبيق هو تحرير النشاط الاقتصادى بكافة جوانبه، وإعمال آليات السوق، مع وجود إدارة حكومية جيدة تستطيع توجيه دفة الاقتصاد.

البحث الثانى:

عرض د. جاب الله عبد الفضيل ود. عبد الله بن سليمان بحثا تحت عنوان "دول العالم الإسلامى والعولمة الاقتصادية" مع محاولة صياغة فرضيات البحث على النحو التالى:

- تتيح العولمة مجموعة من المنافع التجارية والاقتصادية والسياسية، وتفرز أيضا مجموعة من السلبيات والتحديات.

- زيادة التنافسية الدولية للعالم الإسلامى.

كما أشار البحث أن المنهج المطروح يجمع بين الاستقرائى والاستنباطى والهدف هو تغطية القضايا التالية:

- ما المقصود بالعولمة الاقتصادية؟

- ما إيجابيات وسلبيات العولمة؟

- ضرورة تحديد رؤية استراتيجية شاملة.

فيما يتعلق بمفهوم العولمة الاقتصادية، تلاحظ منذ بداية التسعينات تطورات سريعة أعادت تشكيل نظام اقتصادى دولى ذى خصائص معينة منها:

- عولمة نمط الإنتاج الرأسمالى.
- اندماج أسواق المال.
- تطور العلم والتقنية وارتباطهما بالاقتصاد العالمى.
- بروز الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.
- هيمنة المنظمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد العالمى، حيث تشكل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى قوة وسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية.
- الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى الإقليمى.

وبالنسبة لقضايا إيجابيات وسلبيات التحول نحو العولمة، أشار البحث إلى عدة إيجابيات منها:

- انتشار المعلومات والبيانات.
- تعزيز المنافسة بين الدول والمؤسسات الاقتصادية.
- انتشار وتعميق القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديموقراطية.
- تحسين الأداء الاقتصادى.

وعند طرح موضوع سلبيات العولمة، أشار البحث إلى إجمالى هذه السلبيات كالآتى:

- تكريس عدم العدالة فى توزيع مكاسب تحرير التجارة الدولية، من خلال التوزيع اللامتكافئ للثروة العالمية.
- الإضرار بالتوظف على المستوى الدولى.
- تعميق ظاهرة التبادل غير المتكافئ.
- الانفصال المتنامى بين حركة الاقتصاد المالى وحركة الاقتصاد العينى.
- فشل الإدارة السياسية للعولمة.
- تراخى الدول المتقدمة فى تنفيذ التزاماتها التى قدمتها فى ختام دورة أورجواى.

- عدم استقرار أسعار الصرف بين العملات الدولار ، الين ، الاسترلينى، اليورو.

وفيما يتعلق بقضية رؤية استراتيجية لمواجهة تهديدات العولمة، أشار البحث إلى عدد من الآليات المساعدة لذلك منها:

- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية مما يتيح اتساع السوق، ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة معدلات التشغيل ، الزيادة المطردة للتجارة البينية، الاستخدام الكفء للموارد المتاحة.
- التدرج فى تحرير الأسواق المالية.
- عدم التسرع نحو التخصيص.
- التسلح بالأساليب والوسائل العلمية والتقنية المناسبة.
- زيادة الاهتمام بعامل رأس المال البشرى.

البحث الثالث

قدمت الدكتورة : سمية أحمد على عبد المولى دراسة عن "العولمة والفقر والتشغيل فى الاقتصاديات النامية" بهدف تحليل أثر العولمة على الفقر فى الاقتصاديات النامية، وعرضت فيها أهم العوامل المفسرة للعولمة من خلال التطور فى السياسات الاقتصادية لاقتصاديات العالم المختلفة، وتمثلت أهم ملامح التحول فى:

- التحول فى الاقتصاديات الاشتراكية من نظام التخطيط إلى نظام السوق.
- التحول فى الاقتصاديات النامية، فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى.

ثم ألقت الباحثة نظرة على التطور التكنولوجى الذى جعل العولمة ممكنة واتساع دور الشركات متعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى ، الاتجاه نحو تكوين والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الضخمة.

وعرضت الدراسة لقضايا الفقر والتفاوت فى العالم فى إطار العولمة، من خلال، التفاوت بين اقتصاديات العالم والتفاوت داخل اقتصاديات العالم، ثم موضوع التشغيل والفقر من خلال.. هجرة العمالة "حيث تؤدى دورا مهما فى هذا الصدد كالموضح بعد:

- توفير فرص عمل، تمتص جزءا من ضغوط البطالة المتزايدة على أسواق العمل فى

اقتصاديات الدول النامية.

- إمكانية اكتساب دخول أعلى.
- اعتبار تحويلات العاملين بالخارج مصدرا مهما للدولة والأفراد.
- اكتساب مهاراتٍ جديدة.

وأشارت الورقة أيضا إلى موضوع آليات تأثير العولمة على التشغيل، وتتمثل أهم قنوات التأثير فى:

- الأثر على قطاعات الإنتاج وذكرت الباحثة أن المنظمات الاقتصادية الدولية وضعت تصورا متفائلا فيما يخص أثر العولمة على قطاعات الإنتاج ومن ثم فرص العمل، وأضافت أن الأثر على فرص العمل من خلال التأثير على قطاعات الإنتاج المحلية يكون محصلة أثرين:

- الأول: الضغوط التنافسية للواردات .

- الثانى: نفاذ الصادرات.

وفى الواقع ,فإن صادرات الدول النامية تواجه بقيود شديدة فى الأسواق الخارجية، تحول دون إمكان نفاذها.

بالنسبة للقطاع الزراعى، تواجه الصادرات الزراعية فى الدول النامية صعوبات متزايدة فى النفاذ إلى الأسواق العالمية بسبب دعم وحماية الدول المتقدمة للمنتجين الزراعيين، وكذا الوضع بالنسبة للصادرات الصناعية للدول النامية، فإنه يبدو أن الوضع قد يكون أفضل على أساس معدلات الحماية، إلا أن ذلك لا يأخذ فى الحسبان أن تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية، ينطوى أيضا على تمييز ضد الصادرات الصناعية قد يكون للدول النامية ميزة نسبية فيها.

وفى الواقع فإن الدول النامية لا تملك القدرة بفعالية إيجابية بما يمكنها من تنفيذ القواعد التى تحكم السوق العالمى للاستفادة حتى النسبية للحصول على مكاسب تحرير التجارة لعدة عوامل منها:

- محدودية قدرتها التفاوضية .
- تباينات المصالح.

وثانى آليات تأثير العولمة على التشغيل هو الاستثمار الأجنبى المباشر، وكذلك التقلبات

الاقتصادية، وقد ذكرت الباحثة أن الأزمة المالية فى شرق آسيا قد كشفت عن حقائق أساسية عن أثر الاندماج فى الاقتصاد العالمى منها:

- أن التقلبات المالية سمة أساسية لأسواق المال العالمية فى إطار العولمة.
- ترك هذه الأزمات آثارا سلبية واضحة، ومستمرة على أوضاع التشغيل.
- إن أثر الأزمات المالية، على العمالة، لا يقتصر على الأثر المباشر على المشروعات ولكنه يؤثر أيضا بشكل غير مباشر على فرص العمل.

وأضافت الباحثة أن إحدى آليات تأثير العولمة على التشغيل هو التحول فى الطلب على العمالة، وذكرت أنه يصحب العولمة تطورات تكنولوجية متسارعة، ينعكس بدورها على الطلب على العمالة الماهرة، وكما هو معروف أن البلدان النامية تشكل فيها العمالة غير الماهرة نسبة كبيرة.

انتقلت الباحثة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادى أو ما يسمى برامج للإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، حيث تتضمن هذه البرامج عديدا من السياسات منها:

- فرص العمل، يبدو الأثر السلبى لتحرير التجارة على فرص العمل وبالأخص سياسة الخصخصة، التى تؤدى إلى الاستغناء عن جزء كبير من العمالة المدربة والمؤهلة فى القطاعين الحكومى والعام.

واختتمت الدراسة بقضية " الفرص المتاحة لهجرة العمالة، ذكرت أن الهجرة الخارجية للعمالة فى الدول النامية تشكل ، أحد أهم الفرص التى تؤدى إلى خفض معدلات الفقر ورفع مستويات المعيشة وكذلك تحسين سوق العمل مؤقتا فى تلك البلدان.

وتمثلت أهم معوقات الهجرة الخارجية للعمالة فى الآتى:

- عدم كفاية الاتفاقات الدولية فى هذا الإطار.
- السياسات الاقتصادية المقيدة للهجرة.
- نوعية العمالة المطلوبة.

البحث الرابع:

تحت عنوان تغيرات سعر الصرف والنمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية، قدم د. سامى خليل بحثا ذكر فيه أن الدراسة تتضمن جانبا نظريا عن تأثير الصدمات الخارجية والداخلية على

تغيرات سعر الصرف وكذا قياس أثر هذه التغيرات على النمو الاقتصادى فى مصر، كما تحتوى الدراسة على نموذج تطبيقى إحصائى، وفيما يتعلق بأشكال نظم سعر الصرف، ذكر أولا نظم الصرف الثابتة، حيث توجد ثلاثة أنواع وهى:

أولا : أشرطة أسعار الصرف.

- النظام المستجدى ضبطه.
- النظام المستجدى زحفه.

ثانيا: نظام التعويم المدار.

ثالثا: نظام سعر الصرف الحر.

ثم ألقت الورقة نظرة على نظريات سعر الصرف حيث هناك أربع نظريات هى:

- نظرية سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونات.
- نظرية تعادل القوة الشرائية فى تحديد سعر الصرف.
- الطريقة النقدية فى تحديد أسعار الصرف وتجاوزاتها.
- طريقة توازن المحفظة لتحديد سعر الصرف.

تناول الباحث مسألة سياسة الاقتصاد الكلى الدولية وعلاقاتها بسعر الصرف موضحا أنه خلال العقود القريبة أصبح العالم أكثر تكاملا وأصبحت الدول الصناعية معتمدة على بعضها البعض وأضاف أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلى العالمى، إنما يشير إلى تعديل السياسات الاقتصادية القومية والأخذ فى الاعتبار الاعتماد المتبادل الدولى. وتحت عنوان سعر الصرف والصدمات فى الدول النامية أشار الباحث إلى أن استقرار سعر الصرف يتحقق فى حالة مرونة الأجور والأسعار حيث يمكن للاقتصاد أن يتكيف مع الصدمات الحقيقية والنقدية بدون خسائر كبيرة فى الناتج القومى، وأضاف أنه نادرا ما تكون الأسعار والأجور على ذات مرونة كبيرة فى الدول النامية.

انتقل الباحث إلى مسألة أثر اختلال سعر الصرف على الأداء الاقتصادى حيث ذكر أن تجارب دول عديدة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا توضح أن وجود سعر صرف حقيقى يؤدى إلى كفاءة أداء الاقتصاد.

أما بالنسبة لأثر سياسة سعر الصرف على السياسة النقدية فقد أشار الباحث أن الدول التى

تتبنى منهج زيادة مرونة سعر الصرف عليها أن تركز سياستها النقدية على إيجاد أساس لتثبيت التضخم، من خلال بديلين هما إما تحديد هدف لمعدل نمو أحد أدوات السياسة النقدية أو لمعدل التضخم.

أما فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف فى مصر فقد أوضح الباحث أن سياسة سعر الصرف التى انتهجتها مصر خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ أدت إلى عدم استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقى مقابل الجنيه ، وأضاف أنه تم إنشاء سوق الصرف الأجنبى عام ١٩٩١ ، وتم توحيد سعر الصرف، وإزاء المشاكل المتعلقة بعدم مرونة نظام الصرف، تم تعويم سعر الصرف فى يناير ٢٠٠٣. وارتبط هذا الإجراء بمزيد من الانخفاض فى قيمة العملة، مما زاد على حد قول الباحث من الانخفاض التراكمى لقيمة الجنيه المصرى إلى أكثر من ٩٤٪ عن قيمته فى بداية التسعينات.

وفيما يتعلق بقياس محددات سعر الصرف الحقيقى ذكر الباحث أن سعر الصرف الحقيقى يحدد من خلال قياس الأسعار النسبية للسلع المنظورة والسلع غير المنظورة كما فى المعادلة رقم (١)

$$ER = \frac{Pt}{PN}$$

والتى عندها Pt & PN هما مؤشرا السعر المحلى للسلع المنظورة T والسلع غير المنظورة N، ونظرا لصعوبة حسابه عمليا أمكن عرض المعادلة رقم (٢)

$$ER = \frac{EPt}{PN}$$

وأضاف الباحث أنه خلال متابعة العديد من الدراسات، حيث استخدم مؤشر أسعار الولايات المتحدة (WPIUS) والذى تم استخدامه بدلا من Pt ومؤشر أسعار المستهلكين المحلى CPI بدلا من PN وتكون المعادلة رقم (٣) :

$$ER = \frac{Eit\ WPIUS}{CPI\ it}$$

البحث الخامس:

قدمت الدكتورة سهير محمود معتوق دراسة "حول معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها".

ذكرت فى المقدمة أن العمل المصرفى يتعرض للعديد من المخاطر المرتبطة بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها.

واستهدفت الدراسة تحليل "معيار كفاية رأس المال" الذى أصدرته لجنة بازل، بالإضافة على المعايير الأساسية للرقابة المصرفية.

وتناولت اندراسة أيضا مدى التزام مصر بتلك المعايير.

وفيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاق بازل عام ١٩٨٨ :-

رأس المال الأساسى + رأس المال المساند

= ----------

عناصر الأصول والالتزامت العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها، وعلى ألا يقل هذا المعدل عن ٨٪

وأضافت الباحثة ويتكون رأس المال- وفقا لمفهوم لجنة بازل من شريحتين أساسيتين.

- الشريحة الأولى: وتسمى رأس المال الأساسى.

- الشريحة الثانية: وتسمى رأس المال المساند أو التكميلى.

ذكرت الباحثة أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على إصدار لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال عام ١٩٨٨ ، أصدرت اللجنة إطارا جديدا، ويرجع هذا إلى ما طرأ على القطاع المالى من تطورات، كالتقدم التكنولوجى واستحداث أدوات مالية جديدة ومجالات نشاط جديدة.

وركزت الباحثة على الإطار الجديد الذى يرتكز على ثلاث دعائم رئيسية وهى:

- الحد الأدنى لمتطلبات راس المال.

وفى هذا الإطار صنفت لجنة بازل هذه المخاطر إلى ثلاث مجموعات:

- المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، والمخاطر الأخرى التى تواجهها البنوك .

- المراجعة الرقابية لمتطلبات راس المال.
- تحقيق الانضباط فى السوق.

وأضافت الباحثة أن هناك أوجه اختلاف بين المعيار القديم والجديد المقترح منها:

- تصنيف المخاطر فى الإطار الجديد بصورة أكثر دقة.
- السماح للبنوك فى ظل الإطار الجديد باستخدام التصنيف الائتمانى الخارجى.
- التطبيق الحالى لأوزان ترجيحية ما بين صفر٪ ، ١٠٠٪ أما الإطار الجديد، فيتراوح ما بين صفر٪ ، ١٥٠٪.

وذكرت الباحثة أن المبادئ الأساسية لكفاءة الرقابة المصرفية التى وضعتها لجنة بازل تشتمل على ٢٥ مبدأ أساسيا تنقسم إلى سبعة أقسام رئيسية وهى:

- الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة.
- العمليات الخاصة بالتراخيص والموافقة على التعديلات الهيكلية.
- تضمين شروط ومتطلبات الرقابة المصرفية الحصيفة.
- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة.
- المتطلبات المتعلقة بتوافر المعلومات .
- الصلاحيات الرسمية للمراقبين.
- العمليات المصرفية عبر الحدود.

وهكذا يتضح أن لجنة بازل عند طرحها لهذه المبادئ تناولت وعالجت قضية الرقابة المصرفية الفعالة من كافة جوانبها.

وتحت عنوان مدى انطباق المعايير الرقابية للجنة بازل على النظام المصرفى المصرى ذكرت الباحثة أن البنك المركزى قام فى إطار برنامج التحرير المالى بالمزيد من تطبيق الإجراءات الرقابية لزيادة كفاءة وتنافسية الجهاز المصرفى ويتضح ذلك فيما يلى:

- بالنسبة للمعايير الواردة فى القسم الأول من مبادئ لجنة لازل يمكن القول بانطباقها فى حالة مصر.

- وفيما يتعلق بالقسم الثانى من معايير لجنة بازل، فقد تناولت التشريعات المصرفية فى مصر بكثير من تفاصيل معايير حصول البنك على التراخيص فى السوق الداخلى وإغلاق البنوك وخروجها من السوق.

وأضافت الباحثة بالنسبة للقسم الثالث والخاص بشروط ومتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة، أنه قد اتخذت عدة إجراءات للوفاء بهذه المتطلبات منها:

- تدعيم المراكز المالية للبنوك برفع رؤوس أموالها وإخضاعها لمعايير جديدة لكفاية رأس المال.

وحول تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة لها، ذكرت الباحثة أن البنك المركزى ألزم كافة البنوك بتطبيق معايير جودة الأصول وتكوين المخصصات الكافية لمواجهة المخاطر المصرفية.

كذلك تم وضع المزيد من الضوابط التى تضمن للجهاز المصرفى الوقاية من مخاطر التركز الائتمانى والاستثمارى منها:

- ضبط العلاقة بين الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية.
- تحاشى عملية التركز الائتمانى والاستثمارى وما يحيط بها من مخاطر.
- وضع المزيد من الضوابط التى تكفل الوقاية من مخاطر التركز الائتمانى.

وبالنسبة لأساليب الرقابة المصرفية المستمرة، والتى اشتمل عليها القسم الرابع من معايير بازل ذكرت الباحثة أن قوانين البنوك المصرفية غطت هذا الجزء من معايير بازل والخاص بالرقابة الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بالقسم الخامس من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة والخاص بالمتطلبات الخاصة بتوافر المعلومات بما يحقق شفافية الإفصاح،أضافت الباحثة أن البنوك المصرية ملتزمة بقواعد الإفصاح المالى. والخاصة بتوافر المعلومات.

وفيما يتعلق بمدى كفاية "المعايير الرقابية المصرفية" فى مصر أشارت الباحثة إلى أن النظام المصرفى فى مصر لديه إطار واضح للرقابة المصرفية من خلال تشريعات وقوانين استهدفت تحقيق السلامة المصرفية.

كذلك ذكرت الباحثة أن الرقابة المصرفية فى مصر ما زالت تعانى من بعض أوجه الضعف

والقصور، وهذا يتطلب المزيد من التحسينات وتقترح:

- استكمال النقص فى الإجراءات القانونية والقواعد التنظيمية.
- فرض الالتزام بالقواعد التنظيمية وعدم التساهل فيها.
- رفع مستوى الإشراف المصرفى.
- تحسين قواعد نشر المعلومات المصرفية.

وأخيرا ذكرت الباحثة أن البيانات المتاحة تشير إلى ضآلة حقوق الملكية فى البنوك المصرية ومن ناحية أخرى تشير الإحصاءات إلى محدودية تواجد البنوك المصرية على الساحة الدولية كذلك صغر حجم البنوك المصرية بالقياس إلى البنوك الأجنبية، ويمكن النظر فى هذا الوضع عن طريق تقوية قاعدة رأس مال البنوك المصرية لتصل إلى حجم كبير عن طريقين:

- زيادة رؤوس أموال البنوك المصرية حتى يمكنها المنافسة بكفاءة.
- العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك الصغيرة لتوسيع نطاق البنوك وأحجام معاملاتها.

البحث السادس:

تناول الدكتور/ محمود حسن حسنى مسألة "عولمة الديموقراطية أم ديموقراطية العولمة رؤية اقتصادية من العالم الثالث" وهو عنوان البحث.

ذكر الباحث فى البداية أن مشكلة البحث تتمثل فى محاولة الإجابة عن السؤالين التاليين:

- إلى أى مدى تتأثر قدرة الدولة على ممارسة مسئولياتها فى ظل العولمة؟
- إلى أى مدى يمكن للآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن العولمة أن تهدد الممارسة الديمقراطية.

ثم تناول الباحث الفرضية التى تحاول الدراسة الوصول إليها "هناك علاقة عكسية بين انتشار العولمة الاقتصادية والديمقراطية".

وأوضح الباحث أن المضمون الاقتصادى للعولمة يشتمل على عناصر أساسية منها:

- زيادة مستويات التجارة التى تعبر الحدود الوطنية للدول.
- زيادة مستويات حركات رأس المال.
- النمو الكبير الذى شهدته الشركات متعددة الجنسيات.

- النمو الكبير فى المعاهدات والاتفاقات والمؤسسات التى تنظم تدفقات السلع والخدمات وراس المال.

وفيما يتعلق بقياس العولمة، استعرض الباحث عددا من المؤشرات منها.

- مؤشر التجارة، يقيس هذا المؤشر تلك النسبة من الإنتاج العالمى التى تعبر عن حدود الدول.

- مؤشر الاستثمار، ويعبر عن نسبة الاستثمار الأجنبى إلى إجمالى رأس المال المستثمر فى العالم.

- مؤشر التشابك الاقتصادى، يوضح درجة التشابك بين اقتصاديات الدول المختلفة من خلال قياس المدى الذى من خلاله ترتبط معدلات النمو الاقتصادى للدول بعضها ببعض.

- مؤشر عولمة الاتصال، ويقيس حجم انتقالات البشر عبر الحدود الوطنية، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية وحجم شبكة المعلومات الدولية.

وبالنسبة لمسألة العولمة والديموقراطية، ذكر الباحث أنه يمكن تفسير العلاقة بين العولمة والديمقراطية من خلال مجموعة من النظريات أبرزها:

- نظرية قدرة الدولة، حيث تعتبر قدرة الدولة هى المحدد الحاسم لما تستطيع مواجهته فى ظل العولمة.

- نظرية الواقعية، ترى أن قدرة الدولة على تحقيق أمنها القومى، وقدرتها على حشد مؤسساتها العسكرية والاقتصادية يؤدى إلى تحكمها فى الآثار الناجمة عن العولمة من خلال النظرة الواقعية للأمور.

- وفيما يتعلق بعولمة الديمقراطية، أشار الباحث إلى أنها تعنى انتشار الممارسات السياسية القائمة على الانتخاب، وأشار إلى أن بعض الأكاديميين يربط بين الانفتاح الاقتصادى والانفتاح السياسى، وإلى وجود صلة حقيقية بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية، وكذلك شدد على أن هناك من يرى أن أكبر تهديد للديموقراطية فى العالم هو النمط المفرط والمتوحش للشركات العملاقة، كذلك النموذج الاقتصادى المتوحش، الذى قدمته منظمة التجارة العالمية ليخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

ويضيف إلى ما تتضمنه العولمة حيث نجد أنها تشتمل على ما هو أكثر من مجرد تحرير التجارة، فالعولمة تتضمن صفا طويلا فيما يسمى "الحقوق الجديدة للمؤسسات الاقتصادية مثل حقوق

الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار وغير ذلك"

البحث السابع:

تحت عنوان "النظام الجمركى فى الفكر الإسلامى" . ذكر الباحث د. محمود حامد محمود أن النظام المالى الإسلامى له سياسته المالية الواضحة. وعن أهداف السياسة المالية الإسلامية ذكر أهمها فى التالى:

- توفير متطلبات تمويل النفقات العامة للدولة.
- إقرار التوازن الاجتماعى والحد من التفاوت فى توزيع الدخول.
- تحقيق حد الكفاية للجميع.
- حماية الصناعة المحلية.

وذكر أيضا ما يتعلق بأدوات النظام المالى الإسلامى منها:

- أدوات مالية تتسم بالثبات مثل الزكاة والخراج.
- أدوات مالية لا تتسم بالثبات مثل خمس الغنائم، الفيئ وعشور التجارة.
- أدوات مالية اختيارية.

تشمل تلك الأدوات التى تتيح توفير موارد مالية ولا تكون ملزمة، لا يتم اللجوء إليها إلا عند الضرورة. وكما ذكر الباحث فإن موضوع البحث هو النظام الجمركى فى الفكر الإسلامى، لذا سيتم التركيز على عشور التجارة أو الضرائب الجمركية.

وتحت عنوان "تعريف المكوس" أفاد الباحث أن كلمة المكوس فى اللغة هى جمع مكس وهو الجباية، وأضاف أن كثيرا من الفقهاء يرون حرمة المكوس والعشور، لأن فيها نوعا من الاعتداء على حقوق وممتلكات المسلمين، ووضح أنه إذا كانت هناك إشارات قرآنية استند إليها الفقهاء فى حرمة مكوس وعشور التجارة، فإن هناك أحاديث نبوية صريحة فى عدم جواز فرضها، ثم تلا ذلك رأى الشافعية فى حرمة فرض العشور والمكوس على التجار المسلمين وكذا موقف الحنابلة فى تحريم المكوس والعشور.

وقد ذكر الباحث أن هناك مجموعة من الشروط لابد من توفرها حتى يمكن تطبيق الضرائب الجمركية وهى:

- توافر شرط المعاملة بالمثل.
- أن تفرض على الدول غير الإسلامية.
- أن تفرض على هؤلاء بغير مغالاة أو تقصير.
- تفرض على المال المستورد أى قيمة الواردات.
- أن تفرض مرة واحدة على المال أو البضاعة المستوردة.

بعد أن عرض الباحث مفهوم مكوس وعشور التجارة والآراء الفقهية المتباينة التى ترى تحريم فرضها بين المسلمين، حاول تقديم واستخلاص الآثار الاقتصادية كالتالى:

الآثار الاقتصادية السلبية عند فرضها:

- ارتفاع الأسعار.
- الركود الاقتصادى.
- ضعف القدرة التنافسية للدول الإسلامية فى الأسواق الدولية.
- ضعف القدرة التكنولوجية للدول الإسلامية غير المتعاونة اقتصاديا.
- انخفاض الرفاهية الاقتصادية لأبناء الدول الإسلامية.
- تعميق تبعية الدول الإسلامية للعالم الرأسمالى

الآثار الإيجابية عند عدم فرضها:

- تحقيق الاستقرار النسبى للمستوى العام للأسعار.
- تحقيق قدر من الرواج الاقتصادى.
- زيادة القدرة التنافسية للتجارة الخارجية.
- زيادة ودعم القدرة التكنولوجية .

وفى ختام البحث وفى ضوء ما سبق خلص واستنتج الباحث إلى أن هناك تباينا فى الأهداف والأدوات المالية فى الفكر الاقتصادى الإسلامى بما لا يدفع إلى فرض الضرائب الجمركية والمكوس بين الدول الإسلامية.

البحث الثامن:

تحت عنوان " الطلب على الواردات فى الدول النامية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠١ " ذكرت د.

إيمان حسن على فى المقدمة أن محددات الطلب على الواردات تختلف فى البلدان النامية عن الدول الصناعية الكبرى.

وأضافت أن غالبية الدراسات افترضت وجود علاقة طردية بين الواردات والدخل إلا أن هذه العلاقة يصعب تعميمها نظرا لأن بعض الدراسات لدالة الواردات فى بعض الدول النامية توصلت إلى أن العلاقة عكسية بين الدخل والواردات. ثم استطردت قائلة كذلك فإن العلاقة بين الواردات وسعر الصرف يصعب تعميمها.

ومن خلال البحث نرى أن الهدف من الدراسة هو تقدير دالة على الواردات فى مصر وماليزيا وإندونيسيا باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٨ وذلك بهدف قياس مرونات الطلب السعرية والدخلية للواردات لهذه الدول، والتعرف على مدى أهمية سعر الصرف والناتج المحلى الإجمالى فى تحديد الطلب على الواردات.

ثم انتقلت الورقة إلى ما يسمى "توصيف الدالة" حيث ذكرت الباحثة على حد قولها "يؤثر توصيف دالة الطلب على الواردات رياضيا على مدى قبول نتائج القياس قبولا عاما فى الدول النامية والمتقدمة".

"وأضافت وارتبطت محاولات التوصيف الرياضى للدالة بوجود بعض مشكلات القياس الناجمة عن وجود علاقات تكاملية متداخلة بين المتغيرات المفسرة، أو وجود أخطاء مرتبطة بالمشاهدات العشوائية، أو المدى الزمنى للدراسة، أو حجم التغيرات فى المتغيرات المفسرة".

وأشارت الباحثة"وأدى ذلك إلى وجود وجهتى نظر الأولى تسعى إلى محاولات تحسين التقديرات من خلال أساليب القياس الإحصائية بدلا من التحسين فى طبيعة العلاقات المنطقية والتنظيرية، ووجهة النظر الثانية تسعى إلى إيجاد توصيفات رياضية بديلة.

وأضافت الدراسة واختلفت محاولات التوصيف الرياضى للدالة، كما يلى:

أولا: نموذج الإنفاق الخطى.

ثانيا: نموذج المنفعة غير المباشرة.

ثالثا: نموذج روتردام.

وأوضحت الورقة أن الدراسة تشمل ١١ دولة من بينها مصر، وتشير النتائج إلى اتفاق مرونة

الطلب الدخلية فى مصر مع النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة وحجم المعلمة، إلا أن معلمة سعر الصرف تشير إلى مرونة طلب سعرية طردية فى مصر وهذا لا يتفق مع النظرية. ويعنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة فى مصر أدى إلى زيادة الواردات وهذا على عكس ما أشار إليه منهج المرونات لعلاج عجز ميزان المدفوعات، والمعلمتان لهما معنوية إحصائية عالية بدرجة ثقة ٩٩٪ ويشرح الناتج القومى الإجمالى وسعر الصرف ٩٨,٠٪ من التغيرات فى الطلب على الواردات فى مصر.

وفى الختام تشير الدراسة إلى :

أولا: يؤثر التوصيف السليم للمتغيرات على دقة التقديرات لدالة الطلب على الواردات فى الدول النامية.

ثانيا: فى مصر والهند وإندونيسيا كانت الإشارة موجبة لتأثير سعر الصرف على الطلب على الواردات.

ثالثا: فى مصر كانت الإشارة موجبة لتأثير الناتج على الطلب على الواردات.

رابعا: عند تحليل هيكل الواردات من الصناعات التحويلية المصرية يتضح أنها فى معظمها واردات تستنزف حصيلة الصرف الأجنبى فى سلع غير داعمة للتنمية الاقتصادية.

البحث التاسع:

قدم الدكتور/ عمر سالمان بحثه تحت عنوان "موقف الدول النامية من تحرير تجارة الخدمات وفشل مفاوضات كانكون" ذكر فيه أن البحث انطلق من فرضية اتساع الفجوة بين مصالح الدول النامية ومطالب الدول المتقدمة بصورة تقود إلى اتجاه المزيد من التحرير فى قطاعات الخدمات فى غير صالح الدول النامية".

وتناول الباحث تطور تحرير الخدمات فى إطار GATS من خلال مبررات تحرير التجارة فى الخدمات، حيث ذكر أن تجارة الخدمات تضم أنظمة متباينة من الأنشطة الاقتصادية، كذلك تعد اتفاقية GATS، وتحويل تجارة الخدمات إلى إطار متعدد الأطراف من القواعد التجارية، يعد إحدى النتائج الهامة لجولة أورجواى.

وأضاف تتكون GATS من ثلاثة عناصر أساسية" هى:

- إطار الالتزامات العامة ى تجارة الخدمات.
- الملاحق التى تتعلق بقطاعات محددة.
- جداول الالتزامات التى يتقدم بها الأعضاء.

وفى إطار هذا الهيكل يستطيع العضو أن يختار من بين:

- قطاعات الخدمات المختلة .
- أنماط التوريد المختلفة.
- الضوابط التنظيمية التى يتقدم أى عضو فى ظلها بالتزاماته بالتحرير.

وفيما يتعلق بأهمية قطاعات الخدمات فى الهيكل الاقتصادى، نجد أن هذا القطاع يسهم بنسبة مرتفعة من الناتج المحلى الإجمالى لعديد من دول العالم، كذلك اتجهت نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات إلى الارتفاع خصوصا فى البلدان المتقدمة اقتصاديا، وعلى الجانب الآخر أسهم قطاع الخدمات فى استيعاب أكثر من ٧٠٪ من قوة العمل فى الدول المذكورة عاليه.

أما فيما يتعلق بأهمية التجارة الدولية فى الخدمات، فيمكن ملاحظة أن متوسط معدل نمو صادرات الخدمات بلغ على مستوى العالم ٧٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ وقد حقق هذا المعدل فى نمو صادرات الخدمات على مستوى العالم عام ٢٠٠٣ نحو ١٢٪، أما الوضع بالنسبة للواردات فقد بلغ معدل النمو ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ ، وفى عام ٢٠٠٣ شهدت بعض المجموعات نموا ملحوظا مثل دول وسط وشرق أوروبا ٢٨٪ والاتحاد الأوروبى وغرب أوروبا ١٦٪.

ثم انتقلت الورقة إلى موضوع "جولة المفاوضات الجديدة GATS ٢٠٠٠ أشارت فيه إلى أن اتفاقية GATS تضمنت أحكاما صريحة تتعلق باستكمال القواعد التى لم يتم التعامل معها بشكل نهائى خلال مفاوضات أورجواى.

واستعرضت أهم ما تناولته المفاوضات الجديدة منها:

- الالتزام بتوقيتات المطالب/ العروض .
- الاتفاق على نماذج وصيغ لتعويض التحرير المستقل.

وفى ضوء ذلك ذكر الباحث تنامى المعارضة من قبل الدول النامية عموما منذ بدء الجولة الجديدة لمفاوضات الخدمات التى ترمى إلى توسيع اتفاقية GATS، ومن ناحية احتمال تأثير ذلك

سلبا على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، كذلك التشكك فى إقدام الدول الصناعية الكبرى على الوفاء بالالتزامات، وأيضا تمثل GATS صفقة للدول المتقدمة، لتوسيع فرص السوق والربحية.

وقد أشار الباحث إلى انتكاسة GATS فيما يتعلق، بالتراجع فى الالتزامات وكثافة مطالب الولايات المتحدة والقصور فى تقدير الخدمات ومحدودية التغطية القطاعية.

وأخيرا عرض الباحث فى ضوء الدراسة أن العقبة الحقيقية على طريق استكمال حلقات التحرير، تكمن فى غموض موقف WTOوالدول المتقدمة بالنسبة لمطالب واحتياجات الدول النامية، وأضاف أنه فى سياق هذا البحث قد كشف عن اتجاه قواعد العمل فى إطار GATS إلى :

- تعميق تهميش مساهمة الدول الأقل نموا فى التجارة الدولية للخدمات التجارية.
- استمرار تحيز مفاوضات GATSلمصالح ومطالب الدول المتقدمة.
- استمرار إصرار الدول المتقدمة على إدراج قضايا جديدة مرتبطة بطبيعة تطور اقتصادياتها.

البحث العاشر:

قدم الدكتور خضير حسن خضير بحثا تحت عنوان :"الديون المتعثرة بين مطرقة البنوك وسندان الركود"، تناول محورين الأول المعايير الواجب الالتزام بها عند تقديم الائتمان لمشروع، والآخر دور البنك المركزى فى إدارة السياسة الائتمانية.

فيما يتعلق بمعايير تقديم الائتمان، ذكر الباحث "يراعى البنك بصفة عامة عند تقديمه للائتمان ثلاثة معايير رئيسية وهى:

الأمان: يجب أن يتوفر فى العميل عند تقديم القرض ، النزاهة ، المركز المالى الجيد والإدارة الناجحة لزيادة قدرته على الإنتاج وبالتالي إيرادات كافية لمواجهة المتطلبات المترتبة على نشاط المنشأة أو العمل الاقتصادي ويجب أن يتسم المشروع بالآتى:

- دراسة جدوى مقبولة .
- وجود سوق للسلعة المنتجة.
- توافر المدخلات.
- إمكانية تغطية تقلبات سعر الصرف.

السيولة: قدرة البنك على توظيف موارده بدرجة تسمح له بتلبية طلبات العملاء.

الربحية: تعتبر القروض أهم مصادر الإيرادات من خلال العائد المحقق.

وفيما يتعلق بدور البنك المركزى، يضع قواعد للرقابة والإشراف منها:

- تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال.
- الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك فى الخارج.
- الحدود القصوى للقيمة التسليفية.
- الحدود القصوى لاستثمارات البنك فى الأوراق المالية (التمويل العقاري والأغراض الاستهلاكية).
- الحدود القصوى للتوظيف لدى العميل الواحد.

هذا ما تضمنه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والخاص بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى، كذلك ذكر الباحث بعض مواد القانون المشار إليه وكلها تنص على قواعد ملزمة فى هذا الخصوص.

وفى المبحث الخاص بالديون المتعثرة والآثار المترتبة عليها، تناول البحث عديدا من المسائل منها:

- تعريف وتصنيف الديون المتعثرة حيث يقسم البنك المركزى الديون إلى نوعين أساسيين ديون غير منتظمة والديون المنتظمة

وأضاف الباحث أن البعض يصنف القروض طبقا لدرجة مخاطرها وهى:

- قروض ذات أقل درجة ممكنة.
- قروض آمنة.
- قروض آمنة ذات احتمال لحدوث تقلبات.
- قروض شبه نمطية ذات مخاطر غير مقبولة .

وفيما يتعلق بحجم ومظاهر التعثر المالى ، ذكر الباحث أن البنوك توسعت فى تقديم الائتمان المصرفى نتيجة الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى والاعتماد الرئيسى على القطاع الخاص. وبالنسبة

لحجم الديون المتعثرة، لا تتوافر بيانات دقيقة لقصور درجة الإفصاح عنها. ومن ناحية سمات الديون المتعثرة ذكر الباحث ما يلى:

- تركزها فى عدد محدود من العملاء.
- تركزها أيضا فى الشركات ذات الطابع العائلى.
- النمو المتواصل فى حجم الديون المتعثرة نتيجة للفوائد، أما بخصوص التعثر فهو لا يظهر فجأة، ولكن تتوافر عدة مؤشرات منها:
- وجود مشاكل عائلية لدى أصحاب المشروع.
- عدم القدرة على مواجهة الالتزامات.
- التخبط فى إدارة المشروع.
- تعدد المشاكل خصوصا السابق حلها.
- سوء صيانة الآلات.

وأضاف الباحث أن هناك آثارا سلبية لعملية التعثر منها:

- انخفاض الناتج القومى الإجمالى بسبب توقف الكثير من المشروعات.
- يترتب على ذلك حدوث بطالة ، وانخفاض إيرادات الدولة.
- ارتفاع الأسعار لحدوث انخفاض فى الإنتاج وبالتالى نقص المعروض.
- التأثير سلبيا على البنوك، نتيجة تجميد جزء كبير من إيرادات البنك، رفع التكلفة التى يحصل بها البنك على الأموال، إحجام البنك عن تقديم قروض جديدة، انخفاض صافى أرباح البنك.

وانتقل الباحث إلى مسألة العوامل المفسرة لأزمة الديون المتعثرة:

أولا: العوامل المتعلقة بالمقرضين منها ما يتعلق بشركات القطاع العام مثل، قصور دراسات الجدوى، الخلل فى الهياكل التمويلية ، تزايد السحب على المكشوف، تزايد الطاقات العاطلة فى الإنتاج، أما فيما يتعلق بالقطاع الحكومى فيذكر منها، قصور دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية ، لعدم كفاية الإشراف على المشروع ، عدم كفاية المدخلات، جزء كبير من القروض يتم توجيهه إلى مشروعات غير إنتاجية.

أما القطاع الخاص فهناك عدد من المشاكل منها: عجز كبير فى الكوادر المؤهلة، شيوع الفساد

المالى والإدارى ، كذلك الاختلالات الكبيرة فى الهياكل التمويلية، ومشاكل فنية وإنتاجية وتسويقية.

ثانيا: العوامل المتعلقة بالجهاز المصرفى وهى على سبيل المثال، تقديم تسهيلات من جانب البنوك، دون تقدير أهمية مناسبة للمقدرة على السداد، نقص فى عدد الفنيين ذوى الكفاءة، نقص المتابعة الدورية للمشروعات الممولة، عدم الالتزام بمعايير العمل المصرفى.

ثالثا: العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية، حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية غير المواتية بالسلب على قدرة المشروعات على الوفاء بالتزاماتها نحو البنوك مثل الركود الاقتصادى الذى يؤدى إلى تعثر بعض المشروعات ومن ثمة زيادة حالات الإفلاس.

ومن أهم مظاهر الركود التى تواجه الاقتصاد المصرى، تراجع معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى من حوالى٣,٣٪ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ إلى ٣,١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ مما انعكس بطبيعة الحال على معدل النمو الحقيقى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٢,١٪ إلى ١٪ فى نفس الفترة وتراجع معدل نمو صافى الضرائب غير المباشرة من ٦,٢٪ إلى ١٪، تراجع معدل نمو الإدخار المحلى الإجمالى من ١٦,١٪ إلى ٣,٥٪ وتراجع معدل الاستثمار من ٢٣,٥٪ عام ٩٧/ ١٩٩٨ إلى ٢٢,٩٪ ٢١,٧٪ ، ٢١,٣٪ خلال سنوات ٩٨/ ١٩٩٩، زيادة أعداد العاطلين بمعدل ١٠,٦٪ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ، كذلك تراجع الاحتياطيات الدولية ، تأثر الاقتصاد بأزمة دول جنوب شرق آسيا وتأثر السياحة مما أثر على الحصيلة .

وتحت عنوان : "نحو مخرج من أزمة الديون المتعثرة" تناول الباحث.

أولا: المنهجية التى يجب أن تحكم عملية معالجة الديون المتعثرة وذكر أنه لا توجد عصا سحرية لعلاج المشكلة، ويحتاج الوضع إلى البحث والدراسة لظروف وأوضاع عملية التعثر، كما أنه لا يوجد ولا يجب وضع قواعد عامة ، لأن الوضع يستلزم دراسة وبحث كل حالة على حده لاختلاف وسائل العلاج.

ثانيا: الإجراءات العلاجية لأزمة التعثر فى الأجل القصير، وفى هذا الصدد ذكر الباحث أن الحكومة المصرية قد استفادت من عملية الغاء جزء من الديون (إعادة الجدولة بنادى باريس ١٩٩١) يمكن إجراء نفس العمل على المتعثرين المصريين ،كذلك فإن خفض أسعار الفائدة وأسعار الخصم،

تقليل نسبة السيولة والاحتياطى ، يمكن أن يساهم فى عملية انتعاش فى السوق التجارى والنشاط الاقتصادى.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تنظيم إجراءات وقائية خلال دور أكبر للبنك المركزى للرقابة السياسية والائتمانية والالتزام بمعايير تقديم الائتمان.

البحث الحادى عشر

تحت عنوان الإقليمية الجديدة فى الشرق الأوسط والنظام الاقتصادى العالمى المعاصر "رؤية مستقبلية" قدم د. نشأت الوكيل بحثا أوضح فيه أن المشكلة الأساسية التى يتصدى لها البحث تتلخص فى التطورات الديناميكية التى تشهدها نظرية التكامل الاقتصادى الإقليمى ، ومن ثم ديناميكية مشروع الشرق أوسطية فى ظل التغيرات الجذرية التى تشهدها بيئة الاقتصاد العالمى ، كما يعنى البحث باستشراف المجالات الاقتصادية الأكثر نفعا للجانب العربى وخاصة مصر.

وحول الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادى ذكر الباحث أنه يجب التفرقة بين نوعين أساسيين :

- التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول المتقدمة.
- التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول الآخذة فى النمو.

ثم انتقل الباحث إلى مسألة المشروع الشرق أوسطى فى الفكر الإسرائيلى ،ذاكرا أن فكرة السوق الشرق أوسطية ليست وليدة فترة التسعينات خاصة مع تصاعد طرحها أثناء وبعد اتفاق مدريد بين الجانب الإسرائيلى والجانب الفلسطينى عام ١٩٩٣.

ويضيف الباحث أما بالنسبة للفكر العربى والشرق الأوسط فقد اختلفت الآراء حول تقييم جدوى المشروع ، منها من لا يرى فى الفكرة سوى وسيلة إسرائيلية للسيطرة على الاقتصاديات العربية. والآخر كان وراء تفسير إيجابى للمشروع وتحديد إمكانيات الاستفادة منه.

وعند طرح موضوع الولايات المتحدة والإقليمية الجديدة، ذكر الباحث أن الولايات المتحدة وقعت اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع إسرائيل عام ١٩٨٥ لإتمام اتفاقيات منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط، كذلك وقعت الولايات المتحدة مع معظم الدول العربية وخاصة مصر "الاتفاق الإطارى للتجارة والاستثمار". وأضاف الباحث تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات

المناطق الصناعية المؤهلة Q.I.Z هى أحد أشكال الإقليمية الجديدة التى ابتكرتها الولايات المتحدة على حد قول الباحث لإدماج إسرائيل اقتصاديا فى المنطقة، وحول خريطة طريق إلى منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية المرتبطة بمبادرة التجارة الأمريكية الشرق أوسطية، إضافة إلى التزام الولايات المتحدة أوضح الآتى:

- ستدعم الولايات المتحدة بفاعلية مسعى الدول المسالمة فى المنطقة التى تود الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية.
- تستخدم الولايات المتحدة برنامج النظام المعمم للتفضيلات.
- تعرض الولايات المتحدة التفاوض لعقد اتفاقيات إطار تجارة واستثمار.
- تتفاوض الولايات المتحدة لعقد اتفاقيات تجارة حرة شاملة.

وحول العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ذكر الباحث أن البحث فى مستقبل الشرق الأوسط هو بشكل أو بآخر بحث فى مستقبل مصر خلال القرن الحادى والعشرين ، وأضاف أن البروتوكول التجارى الموقع بين البلدين فى ١٩٨٠/٥/٨ يعتبر الأساس الذى تقوم عليه العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل وأهم بنوده هى:

- تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- المدفوعات بين البلدين بالعملات الحرة.
- إقامة المراكز التجارية وتسهيل الاشتراك فى المعارض.
- لجنة مشتركة تجتمع سنويا.

واختتم البحث بتوضيح أن لدى إسرائيل الآن تصورا كاملا وتفصيليا عن مجموعة المشروعات التى يمكن إقامتها إقليميا فى إطار الاتفاقيات السابق الإشارة إليها، وتساءل هل لدى الجانب العربى مثل هذا التصور.

البحث الثانى عشر:

تحت عنوان "الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية وموقعها من النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف" طرح الدكتور/ تهانى محمد أبو القاسم بحثه الذى ذكر فيه فى البداية أن القضية الأساسية المتعلقة بالترتيبات الإقليمية فى إطار منظمة التجارة تكمن فى مدى ملاءمة القواعد القائمة ضمن

أحكام واتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين.

وأضاف أن التوسع المطرد فى الترتيبات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف آثار عديدا من المناقشات تبلورت فى موقفين:

الأول: ستؤدى التكتلات الإقليمية إلى تفتت النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف.

الثانى: ستسهم هذه التكتلات فى النهاية عن تعزيز النظام التجارى الدولى.

واستعرض الباحث أهم الترتيبات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى ،منطقة التجارة الحرة - النافتا- وفى آسيا- الآسيان - والآبيك ، أما فى أفريقيا، فتعتبر الكوميسا أحدث محاولات التكامل الإقليمى وقد شهدت المنطقة العربية إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربى وكذلك منطقة تجارة حرة ضمت أكثر من نصف الدول العربية ، وترى الدراسة أنه فى الوقت الذى تم التوصل فيه لاتفاقية الجات ,كان المدخل متعدد الأطراف هو الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة الدولية، ولكن إنشاء تكتل النافتا أثار المخاوف من ظهور الترتيبات التجارية الإقليمية، ثم أشارت الدراسة إلى أنه كلما كانت الآثار الإنشائية أقوى من الآثار التحويلية فإن الترتيبات الإقليمية ستؤدى إلى تخصيص أفضل للموارد على مستوى الاقتصاد الدولى، كذلك لا يوجد تعارض بين الإقليمية والتعددية، بل إن الإنجازات الإقليمية هى خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول فى الاقتصاد العالمى.

وفيما يتعلق بالترتيبات الإقليمية بين تفتيت أو تعزيز النظام التجارى متعدد الأطراف ، وقع اختيار الباحث على كل من النافتا ، الآسيان، الاتحاد الأوروبى، الكوميسا ومجلس التعاون الخليجى لدراسة هذه الظواهر.

بالنسبة لتكامل النافتا أوضح أن هذا التكتل لإقامة منطقة تجارة حرة وليس إقامة وحدة اقتصادية، وأضاف أن هناك تعارضا بين مبادئ منطقة التجارة العالمية والنافتا- أما فى حالة الآسيان فقد واجهت دول آسيا ظروفا جعلتها تفكر فى التكتل الاقتصادى وهو إنشاء منطقة الآسيان للتجارة الحرة AFTA والتى تسعى إلى حد الإلغاء الكامل للتعريفة الجمركية عام (٢٠٠٢) ،كذلك إقامة أطر تجارية مع أطراف خارجية.

وتنص الاتفاقية على تطبيق مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية وهو مبدأ الدولة الأكثر رعاية، كذلك عملت على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وقد دخل

الآسيان فى منطقة تجارة حرة مع الصين، وعلاقة الآسيان بكل من كوريا واليابان دفعت الولايات المتحدة للتحرك نحو الدخول فى اتفاقية مشتركة مع الآسيان .

فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبى، ذكر الباحث أنه لا يوجد اختلاف بين كل من المبادئ المتبعة فى منظمة التجارة العالمية والسياسات التجارية للاتحاد الأوروبى، كذلك ليس هناك تعارض فى الالتزامات بين الاتحاد الأوروبى ومنطقة التجارة العالمية وكان هذا واضحا فى الاتفاقات الثنائية واتفاقيات الشراكة وبين التزاماته فى منظمة التجارة العالمية.

وقد تناولت الدراسة أيضا تكتل الكوميسا باعتباره أهم وأحدث محاولات التكامل الإقليمى فى القارة الأفريقية، ورغم أهميته وصغر حجمه إلا أنه غير ممثل فى منظمة التجارة الدولية، إلا بصوت واحد، كذلك أن دول تجمع الكوميسا تكاد تكون متقاربة إلى حد ما فى المقومات الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية ومن ثم فإن درجة الاستفادة ضعيفة.

وأضاف أن هناك أيضا مجلس التعاون الخليجى .. وأوضحت الخلاصة أن ظاهرة التكتلات الإقليمية ليست بجديدة، إلا أن التكتلات التى ظهرت مؤخرا تتميز بكونها كبيرة الحجم تتركز أو مرتبطة بدول متقدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوربى، وذكر أيضا أن هذه التكتلات تحاول أن تقفز فوق المراحل المعتادة نحو التكامل الاقتصادى.